

جدول (١٧): الدين المحلي للحكومة العامة<sup>١/</sup>  
(بيان مفصل)

(مليون جنيه)

بيان ربع سنوى	بيان سنوى								
	مارس-١٥	سبتمبر-١٥	ديسمبر-١٥	مارس-١٦*	يونيو-١٥	يونيو-١٤	يونيو-١٣	يونيو-١٢	يونيو-١١
إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة	١,٨٧٦,٥٠٢	٢,١٠٩,٦٥٠	٢,١٩٩,٥٨٩	٢,٢٩٤,١١٦	١,٩٦٣,١٢٥	١,٥٩٧,٨٧٠	١,٣٦٣,٦٨٦	١,٠٨٧,٩٤٥	٨٨٩,٠٤٥
دين أجهزة الموازنة العامة المجمع	١,٦٦١,٣٦٩	١,٨٩٤,٥١٦	١,٩٨٤,٤٥٥	٢,٠٥١,٨٢٨	١,٧٤٧,٩٩٢	١,٣٩٥,٧٦٢	١,١٦٤,٠٤٦	٨٩٩,٠٣٠	٧١٠,٨٣٩
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	١,٩٩٨,٢٠٠	٢,٢٤٨,٧٥٠	٢,٣٦٨,٤٥٥	٢,٤٦٢,٣٠٤	٢,٠٨٤,٧٤٨	١,٦٩٩,٩٤٦	١,٤٤٤,٣٧٠	١,١٥٥,٣١٢	٩٦٧,٢٩٠
يطرح منه: إقتراض أجهزة الموازنة من بنك الإستثمار القومى <sup>٢/</sup>	-	-	-	-	-	-	-	-	-
يطرح منه: أوراق مالية لدى بنك الإستثمار القومى	١٠,٧٢٢	٥,٨٠٣	٨,١٩٥	٢١,١٤٧	٦,٩٥٢	٨,٧٤٤	١٢,٢٥٦	١٣,٨٦٠	١٥,٥٢٧
يطرح منه: أوراق مالية لدى صناديق التأمين	٧١,١١٧	٧٩,٣٢٦	٨٥,٨٦٥	٩١,٤٢٧	٧٤,٨٢٢	٦٠,٥١١	٤٧,٣٣٦	٣٦,٦٦٩	٣٤,٥٥٣
يطرح منه: سندات صناديق التأمين <sup>٣/</sup>	٢٥٤,٥٣٢	٢٦٨,٦٥٥	٢٨٩,٤٩٠	٢٩٧,٦٥٢	٢٥٤,٥٣٢	٢٣٣,٧٠٤	٢١٩,٥٠٧	٢٠٤,٠٢٨	٢٠٤,٠٢٨
يطرح منه: تسهيلات من صناديق التأمين <sup>٣/</sup>	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٢٥٠	٤٥٠	١,٢٢٥	١,٢٢٥	١,٧٢٥	٢,٣٤٣
دين بنك الإستثمار القومى المجمع	٢١٥,١٣٣	٢١٥,١٣٤	٢١٥,١٣٤	٢٤٢,٢٨٨	٢١٥,١٣٣	٢٠٢,١٠٨	١٩٩,٦٤٠	١٨٨,٩١٥	١٧٨,٢٠٦
إجمالي الدين المحلي لبنك الإستثمار القومى	٢٨٩,١٣٨	٢٨٩,١٣٩	٢٨٩,١٣٩	٢٩٧,١٣٧	٢٨٩,١٣٨	٢٦٨,٨٥٠	٢٦٨,٣٨٨	٢٥٣,٦٧٩	٢٤٠,٨٥١
إقتراض بنك الإستثمار من صناديق التأمين الإجتماعى	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٥٤,٨٤٩	٧٤,٠٠٥	٦٦,٧٤٢	٦٨,٧٤٨	٦٤,٧٦٤	٦٢,٦٤٥
شهادات الإستثمار	١١٥,٩٤٩	١١٥,٩٤٩	١١٥,٩٤٩	١٣٨,١٥٠	١١٥,٩٤٩	١١٤,٦٧٧	١٠٩,٤٠٢	١٠٥,٩٠٩	١٠٣,٣٨٢
ودائع صندوق توفير البريد	٩٧,٣٧٧	٩٧,٣٧٨	٩٧,٣٧٨	١٠٢,٢٩٧	٩٧,٣٧٧	٨٥,٩٤٨	٨٦,٣٨٢	٧٨,٨٥٢	٧١,٩٧٨
أخرى	١,٨٠٧	١,٨٠٧	١,٨٠٧	١,٨٤١	١,٨٠٧	١,٤٨٣	٣,٨٥٦	٤,١٥٤	٢,٨٤٦
يطرح منه: إقتراض بنك الإستثمار من صناديق التأمين الإجتماعى <sup>٤/</sup>	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٧٤,٠٠٥	٥٤,٨٤٩	٧٤,٠٠٥	٦٦,٧٤٢	٦٨,٧٤٨	٦٤,٧٦٤	٦٢,٦٤٥
ودائع الحكومة العامة	٢٣٢,٩١٣	٢٦٣,٥٣٣	٢٦٨,٤٣٤	٢٨٦,٠٤٥	٢٣١,٠٠٤	١٧٢,٦٧٨	١٩١,٣٩٥	١٧٣,٢٩٢	١٦٦,٥٢٧
أجهزة الموازنة	٢١٧,٥٤٢	٢٤٤,٤٠٣	٢٤٨,٢٩٨	٢٦٣,١٣٩	٢١٨,٥٦٠	١٦١,٤٨٥	١٨٣,٢٣٠	١٦٤,٧٨٨	١٥٩,١٧٨
بنك الإستثمار القومى	٢,٥١٠	٣,٣٧٢	٦,٧٠٦	٦,٧٥٨	١,٤٠٢	١,٧٢٩	١,٧٩٢	٢,٦٥٠	٢,٦٧٢
صناديق التأمين الإجتماعى <sup>٥/</sup>	١٢,٨٦١	١٥,٧٥٨	١٣,٤٣٠	١٦,١٤٨	١١,٠٤٢	٩,٤٦٤	٦,٣٧٣	٥,٨٥٤	٤,٦٧٧
صافى الدين المحلي للحكومة العامة	١,٦٤٣,٥٨٩	١,٨٤٦,١١٧	١,٩٣١,١٥٥	٢,٠٠٨,٠٧١	١,٧٣٢,١٢١	١,٤٢٥,١٩٢	١,١٧٢,٢٩١	٩١٤,٦٥٣	٧٢٢,٥١٨
ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالى) /٥									
إجمالى دين الحكومة العامة	٧٧.٢	٧٦.١	٧٩.٤	٨٢.٨	٨٠.٨	٧٦.٠	٧٤.٠	٦٥.٧	٦٤.٨
صافى دين الحكومة العامة	٦٧.٦	٦٦.٦	٦٩.٧	٧٢.٥	٧١.٣	٦٧.٨	٦٣.٦	٥٥.٢	٥٢.٧

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى  
بيان مبدئى، خاضع للمراجعة.

١/ يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى و صناديق التأمين الإجتماعى بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة.  
٢/ في ضوء ما تتسم به السياسة المالية الجديدة بالشفافية فقد تم قيد الدين المستحق على الخزنة العامة لصناديق التأمينات (الذى تم إقتراضه من خلال بنك الإستثمار القومى) كدين مباشر على الخزنة العامة للصناديق ، وذلك في ١ يوليو ٢٠٠٦. وقد قابل ذلك إصدار سندات من الخزنة العامة لصالح الصناديق بقيمة الدين ١٩٧.٧٢٥ مليار جنيه، وبالإضافة الى ذلك تم إصدار سند ثالث في نهاية يونيو ٢٠٠٧ بقيمة ٧٤.٥ مليون جنيه لصالح الصناديق. كما تم إصدار سند رابع في ٢٠٠٨/٦/٣٠ بمبلغ ١.١ مليار جنيه ، بالإضافة الى سند خامس صدر في ٢٠٠٩/٦/٣٠ بمبلغ ٢.٣ مليار جنيه . كما تم إصدار سند سادس بمبلغ ٩٨٨.٨ مليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٠، بالإضافة الى سند سابع بمبلغ ١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١١. ومن الجدير بالذكر أنه تم مؤخراً إصدار سندات بإجمالى مبلغ ١٥.٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٢. كما تم إصدار سند جديد في نهاية يونيو ٢٠١٣ بقيمة ١٤.٢ مليار جنيه. وتم إصدار سند آخر في نهاية يونيو ٢٠١٤ بقيمة ١٤.٣ مليار جنيه وذلك لسداد جزء من المديونية التاريخية المستحقة على وزارة المالية لصناديق التأمينات الإجتماعية.

٣/ ودائع صناديق التأمين التى تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة العامة والتي تم معالجتها كجزء من المطلوبات المستحقة على قطاع الموازنة لصالح صناديق التأمين.

٤/ تم استبعاد ودائع الصناديق التى تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة بداية من يونيو ٢٠٠٦.

٥/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالى ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادى للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ والذى ساعدت نتائجه في تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمى. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالى ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه قد تم حساب المؤشرات الربع سنوية باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالى للعام بأكمله. كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالى مؤخراً لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٢٨٣٣.٤ مليار جنيه في ضوء الأداء الفعلى لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥.